

دور الشرطة الجزائرية في الوقاية من الجريمة ومكافحتها

ط. د. محمد السعيد زناتي

أ.د أحمد بنيني

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1- الجزائر

ملخص الدراسة :

عرفت مختلف المجتمعات البشرية الجريمة منذ القدم، ومن المسلم به ان الحاجة هي ام الاختراع، لذلك سعت هذه المجتمعات الي محاربة الجرائم بسبب ما تخلفه من نتائج سلبية على الأفراد والمجتمعات، ومن خلال تطور هذه المجتمعات وتنظيمها المطرد، أوكلت مهمة الحفاظ على امن وسلامة الافراد الى تنظيمات مجتمعية معينة أنشئت خصيصا لهذا الغرض.

الكلمات المفتاحية :

جهاز الشرطة، الجريمة، المجتمع، الشرطة الجوارية، الدور الوقائي، الدور الردعي.

Study Summary:

Human societies have known crime since ancient times, and it is recognized that the need is the mother of invention. Therefore, these societies sought to combat crime because of the negative consequences it has on individuals and societies. Through the development of these societies and their orderly organization, Specific community organizations established specifically for this purpose.

Keywords:

police, crime, society, neighborhood police, preventive role, deterrent role.

مقدمة

منذ تقادم العصور وتعاقب الحضارات كان ولازال الأمن هو أساس الرخاء والتقدم والازدهار، في المقابل يعزو اغلب الباحثين والمؤرخين الي ان اهم اسباب انهيار الدول بالمفهوم الحديث واندثار الحضارات قديما يعود حتما الي غياب الأمن او فقدان احد مقوماته، مصداقا لقوله تعالى : (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ¹)، وفي هذا اشارة بالغة الي اهمية الامن بين حياة الأفراد والمجتمعات.

حين بدأت المجتمعات البشرية في تنظيم حياتها احس الإنسان انه في حاجة الي نوع من الامن الاجتماعي يوفر له السلام والطمأنينة والهناء حتى يستطيعون التعايش فيما بينهم من اجل التغلب على صعاب الحياة وتأمين السلامة للأفراد خصوصا والمجتمعات عموما، ولقد اتخذت المجتمعات والدول من الوسائل والاجهزة التي ارتأت أنها كفيلة بتحقيق هذا الهدف، ومن بين هذه الوسائل التي انشئت قديما ولازالت تنشا حديثا ما يسمى بجهاز الشرطة الذي يمارس مهامه في إطار التشريعات والقوانين والانظمة واللوائح التي وضعت خصيصا لتنظيم المجتمع والحفاظ على دوامه وامنه ونظامه العام.

شكلت الجريمة بكل ما تحمله الكلمة من دلالات ومعاني، سببا من الأسباب الرئيسية لأنشاء هذه الاجهزة، لأنه انيط بها محاربة هذه الظاهرة والقضاء عليها، غير أن الجريمة تطورت هي الاخرى تبعا لتطور المجتمعات والدول وكذا تطور سبل مكافحتها باعتبارها ظاهرة تفاعلية ومرتكبها من افراد المجتمعات يؤثرون ويتأثرون ويستفيدون من التجارب والخبرات السابقة، خاصة في ظل الثورات التكنولوجية الحديثة. حتى اضحت تشكل تهديدا صارخا لأمن وسيادة الدول وأصبح موضوع مكافحتها والقضاء عليها يناقش في ارقى المنابر والجلسات العلمية والفكرية.

تطورت مهام اجهزة الشرطة من الوظائف التقليدية قديما المتمثلة في فرض احترام القوانين وقمع الإجرام، الى مهام حديثة امتدت لتشمل مجالات اخرى مما جعل اجهزة الشرطة تتواجد في ميادين مختلفة من حياة المواطن، وأصبحت لا تكتفى بالدور التقليدي بعد وقوع الجرائم بل اصبحت أجهزة الشرطة اليوم تسعى جاهدة وبشتى الوسائل الي الانخراط في المعادلة الإجتماعية والتفاعل مع كل تشكيلات المجتمع المدني من اجل منع وقوع الجرائم اصلا وتقويم سلوك الأفراد المنحرفين من خلال التوعية والتحسيس ومحاربة الآفات الإجتماعية والسلوكيات الشاذة قدر الإمكان، وهو عمل ذو طابع وقائي محض يندرج في إطار مقارنة الشرطة المجتمعية أو الشرطة الجوية التي اصبحت اليوم معتمدة في جميع اجهزة الشرطة في العالم.

ذلك هو الموضوع الذي حفزني الي تقديم هذه الورقة البحثية المعنية بـ دور الشرطة في الوقاية من الجريمة ومكافحتها، محاولا الاجابة على الإشكالية التالية : الي اي مدى يحقق جهاز الشرطة الامن الوطني من خلال الوقاية من وقوع الجرائم ومكافحتها؟، تتفرع عنها اسئلة فرعية هي : ما هو جهاز الشرطة في الجزائر؟ ، وما هو الدور الوقائي والدور الردعي لهذا الجهاز في اطار محاربة الجريمة؟.

حاولت تناول هذه الإشكالية وما تفرع عنها من أسئلة ضمن خطة منهجية مكونة من مقدمة ومقسمة الي ثلاثة محاور اساسية، تناولت في المحور الاول التعريف بجهاز الشرطة الجزائرية ونشأتها وتقسيماته ومهامه، وفي محور ثاني تطرقت الي الدور الوقائي لجهاز الشرطة الجزائرية في مكافحة الجريمة، وفي المحور الثالث عرجت على الدور القمعي لجهاز الشرطة الجزائرية في محاربة الجريمة، واخيرا في خاتمة خلصت الي اهم النتائج والتوصيات.

المحور الأول : مفهوم جهاز الشرطة الجزائرية ونشاته.

الفرع الأول : تعريف الشرطة :

أ – التعريف اللغوي : الشرطة لغة يقصد بها المختار من كل شيء، وشرطة الجند هم البارزون فيهم والمتصفون بالشجاعة أو المختارون الذين يبدؤون القتال ويتمهئون للموت في سبيل الحق، ويقصد بها كذلك العلامة أو الأشرطة التي كان يضعها المكلفون بحفظ الامن والنظام في المجتمعات والجيش

والتنظيمات العسكرية، وغالبا ما تكون ذات لون أحمر وتوضع على شكل عصائب للراس أو على الصدور أو الأكتاف أو على جانبي العنق.²

ب - **التعريف الاصطلاحي** : يقصد بالشرطة في الاصطلاح الجند الذين يعتمد عليهم الخليفة أو الوالي في استياب الأمن وحفظ النظام والقبض على الجناة والمفسدين وما إلى ذلك من الأعمال التي تكفل أمن الجمهور وطمأنينته.³

هذا عن التعريفين اللغوي والاصطلاحي لمفهوم الشرطة عموما أما الشرطة الجزائرية فهي الجهاز الذي يمارس مهامه تنظيميا باسم المديرية العامة للأمن الوطني، إحدى المديرية الرئيسية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية وتحت وصايتها، يقوم بمهمة حفظ الأمن والنظام العام بالمدن الجزائرية الكبرى والمناطق الحضرية والشبه حضرية، بالإضافة إلى أنها تؤدي مهام الشرطة الروتينية الأخرى كمراقبة حركة المرور والدوريات الراكبة والراجلة التي تستهدف الوقاية من الجريمة وتقويم السلوك من خلال الحضور الدائم والتواجد المستمر لهذا الجهاز في الميدان من خلال أفرادها.⁴

الفرع الثاني : مهام الشرطة الجزائرية :

كما تتولى المديرية العامة للأمن الوطني في إطار صلاحيتها السهر على إحترام القوانين والتنظيمات والقيام بما يلي :

- ضمان حماية الأشخاص والممتلكات.
- التحري ومعاينة الجرائم الجزائرية وكذا البحث عن مرتكبيها والقبض عليهم وتقديمهم للعدالة.
- الحفاظ واسترجاع الأمن العمومي.
- البحث عن المعلومة لفائدة السلطات المختصة.
- الوقاية من الجريمة والانحراف.
- مراقبة حركة تدفق الأشخاص على الحدود.
- المساهمة في عمليات أمن الدولة.
- السهر على حماية الموانئ، المطارات وبعض المؤسسات العمومية أو الممثلات الأجنبية.
- ضمان الشرطة الإدارية.
- المشاركة في العمليات الكبرى للدولة في إطار المهام المنوطة بها.

الفرع الثالث : نشأة وتشكيل الشرطة الجزائرية.

أورد القنصل الأمريكي بالجزائر وليام تشارلز في الفترة (1816-1824) في مذكراته : (أنا أعتقد أنه لا توجد مدينة أخرى في العالم يبدي فيها البوليس نشاط أكبر مما تبديه الشرطة الجزائرية التي لا تكاد تفلت من رقابتها جريمة، كما أنه لا يوجد بلد آخر يتمتع فيه المواطن وممتلكاته بأمن أكبر)⁵، وهو بذلك يؤرخ للتنظيم والقوة الجيدة لجهاز الشرطة الجزائرية خلال الحقبة العثمانية، بالرغم من ان تاريخ الشرطة الجزائرية يعود الى العهد النوميدي منذ القرن الثالث والأول قبل الميلاد، مروراً بجميع الحضارات والدول التي نشأت على الأراضي الجزائرية، منذ الفتح الإسلامي ثم الدولة الرستمية والحمادية والزيانية، الى غاية الدولة الحديثة للأمير عبد القادر في الفترة الإستعمارية.⁶

أما حديثاً وبعد نيل الجزائر لاستقلالها، فتم إنشاء هذا الجهاز رسمياً عقب تسلمهم مهام حفظ الامن العام للبلاد من المندوبية المكلفة بذلك في الفترة الانتقالية بموجب اتفاقيات إفيان، وذلك بعد تنظيم الاستفتاء الخاص بالاستقلال، الذي أعلن عن نتائجه بتاريخ 05 جويلية 1962، وبذلك تم تسلم السيد محمد مجاد أول مدير عام لجهاز الشرطة الجزائرية، هذه المهام في حفل رسمي اقيم بقصر الحكومة بتاريخ 22 جويلية 1962 وهو التاريخ الفعلي لميلاد المديرية العامة للأمن الوطني، المتضمنة لجهاز الشرطة الجزائرية، التي اتخذت من الطابق السفلي لقصر الحكومة مقراً لها الى غاية سنة 1965 أين انتقلت الى مقرها الحالي بباب الواد بالجزائر العاصمة، أصبح هذا التاريخ 22 جويلية 1962 عيداً وطنياً للشرطة الجزائرية يحتفل به كل سنة.

تنظيماً تشكل المديرية العامة للأمن الوطني من أجهزة ومديريات ومصالح مركزية من أهمها⁷ :

- مديرية الشرطة القضائية.
- المفتشية العامة للأمن الوطني.
- مديرية الاستعلامات العامة.
- مديرية الأمن العمومي.
- مديرية شرطة الحدود.
- مديرية الموارد البشرية.
- مديرية الموارد البشرية.
- مديرية الإدارة العامة.
- مديرية التعليم ومدارس الشرطة.
- مديرية الوسائل التقنية.
- مديرية الشرطة العامة والتنظيم.

- مديرية الصحة، الناشط الاجتماعي والرياضات.
- خلية الاتصال والعلاقات العامة والصحافة.

اما على المستوى الجهوي، فيقسم إقليم البلاد الى ستة نواحي بعواصم الولايات التالية (البليدة، وهران، بشار، تمنراست، ورقلة، قسنطينة)، تحتوى على مصالح جهوية ممثلة في معظمها للمديريات المركزية والمصالح المركزية أهمها: المفتشيات الجهوية للشرطة، المصالح الجهوية للمالية والتجهيز، المصالح الجهوية للوسائل التقنية، المصالح الجهوية للصحة النشاط الاجتماعي والرياضات، المصالح الجهوية للأمن العمومي، المكاتب الجهوية للاتصال والعلاقات العامة والصحافة، المكاتب الجهوية للتكوين.....

وعلى الصعيد المحلي تم استحداث مديرية أمن الولاية على مستوى كل ولاية سنة 1971 بموجب المرسوم رقم 71-150 المؤرخ في 03 جوان 1971 المتضمن إنشاء امن الولاية و أمن الدوائر⁸، ويسير امن الولاية مصالح أمن الدائرة وتنسيقها ومراقبة نشاطها ويكون مقرها بمركز الولاية ويمتد اختصاصها على جميع مصالح الأمن التابعة لدائرة الولاية، يشرف رئيس أمن الولاية على تسييرها وهو تحت سلطة الوالي والذي يعتبر احد مستشاريه في مسائل الأمن والنظام العام.

وبنفس المرسوم السالف الذكر المتضمن إنشاء أمن الولايات وأمن الدوائر، تم استحداث مصلحة أمن الدائرة على مستوى دوائر الوطن، وتضمن مصلحة امن الدائرة محافظات الامن العمومي والفرق المتنقلة للشرطة القضائية وفرق الاستعلامات العامة والمصالح الإدارية والمصالح التقنية والمصالح الحضرية للأمن، ويكون مقرها بمركز الدائرة ويمتد اختصاصها الي مجموع تراب الدائرة الإدارية، ويوضع رئيس مصلحة أمن الدائرة تحت سلطة رئيس الدائرة والذي يعتبر أحد مستشاريه في مسائل الأمن العام وحفظ النظام كذلك⁹.

وعلى المستوى القاعدي تم استحداث مصالح الأمن الحضري على مستوى المناطق الحضرية للمدن والاحياء كلما دعت الضرورة لذلك وعددها يتناسب طرديا مع حجم المدن والكثافة السكانية لكل مدينة، والأمن الحضري كما امن الدائرة هو امتداد لأمن الولاية، يشرف غالبا عليه ضابط برتبة محافظ شرطة أو ملازم اول للشرطة على الأقل، ويعتبر الامن الحضري النواة القاعدية لجهاز الشرطة في المدن وذلك لقربه من أفراد المجتمع وسهولة احتكاكهم به بحكم المعاملات الإدارية اليومية مع هذا المرفق خاصة في ظل السعي المتواصل لقيادة الأمن الوطني لإرساء قواعد الشرطة الجوية¹⁰.

المحور الثاني : الدور الوقائي لجهاز الشرطة الجزائرية في مكافحة الجريمة.

الفرع الأول : الاطار المفاهيمي للدور الوقائي.

نتناول في هذا الفرع مفهوم مصطلح الوقاية من الجريمة والوقاية من الجنوح وكذا الوقاية من ظاهرة الضحايا.

- الوقاية من الجريمة : يقصد بها الظروف التي تسبق ارتكاب الفعل بعد حين، أو بعد وقت قصير، مثل الوقاية من سرقة السيارات، أو الوقاية من الاعتداء على الاشخاص أو الممتلكات في قطاع أو حي ما.

- الوقاية من الجنوح : وهي تعنى أساسا الاشخاص الذين يحتمل انهم يرتكبون جرائم، أو يعيدون ارتكابها، ويستهدف جهاز الشرطة هذه الفئة من الاشخاص بالوقاية والحماية من خلال الوقوف على تطبيق سياسات الدولة في هذا الشأن والسعي نحو إشراك وإدماج هذه الفئة من الأفراد في فعاليات المجتمع، خاصة في بعد ادائهم للعقوبات المقررة لهم في المؤسسات العقابية.

- الوقاية من ظاهرة الضحايا (victimologie) : وهذا العمل يتجه الي الضحايا المستهدفين بشيء انواع الاعتداءات كالسرقة والضرب... الخ، والوقاية هنا تهدف الي التقليل من العوامل التي من شأنها ان تجعل من هذه الفئة سهلة المنال.

- الوقاية من الإجرام : يتسع هذا المفهوم الي الثلاثة مصطلحات السالفة الذكر، والذي يستدعي تدخل مختلف الاطراف الفاعلة والمهتمة بالوقاية من الظاهرة الإجرامية، ومن اهمها جهاز الشرطة باعتباره الهيئة المنوط بها هذه المهمة، مروراً بجميع الفاعلين في المجتمع من مختصين نفسانيين واجتماعيين، ومؤسسات الشباب، وجمعيات بمختلف اصنافها، ومنابر علمية وتربوية... الخ.¹¹

ويعبر مفهوم الوقاية من الجريمة عن عملية الحد من فرص وقوعها من خلال مجموعة من الإجراءات التي تهدف الي السيطرة على العوامل والظروف التي تنشأ في ظلها الجريمة، ووضع العوائق التي تصعب ارتكابها من خلال تضافر جهود المؤسسات الحكومية ومختلف فعاليات المجتمع المدني في عمل جماعي منظم، فالوقاية من الجريمة تعني محاولة الحيلولة دون ظهور الشخصية الاجرامية واتخذت الاجراءات التي من شأنها تصعيب ارتكاب الجريمة والحيلولة دون تكرار وقوعها، وذلك بمكافحة العوامل المؤدية الي السلوك الاجرامي.¹²

كما يقصد بالوقاية من الجرائم تهيئة الظروف اللازمة التي تحول دون وقوع الجريمة، ذلك أن لكل جريمة اسباب ومقدمات.¹³

ولا شك ان جهاز الشرطة يأتي في مقدمة الاجهزة الحكومية التي تضطلع بهذا الدور ولا تقتصر الوقاية على الإجراءات التي تقوم بها الشرطة للتقليل من فرص ارتكابها بل تتعدى هذه الحدود لتشمل جميع التدابير والجهود التي تستهدف ازالة عواملها وأسبابها ودوافعها، وتتركز جهود الشرطة في مجال الوقاية من الجريمة على أنشطة محددة ذات طابع إجرائي ميداني يعتمد سياسة وقائية شاملة أو موقفية تقوم على تظافر جهود جهاز الشرطة مع المؤسسات الحكومية و افراد المجتمع، حيث تتعامل مع الافراد المعرضين للجريمة اضافة الى تقديم المساعدة لضحايا الجريمة مع قيامهم بتنفيذ برامج اعادة تأهيل المجرمين وإدماجهم اجتماعيا¹⁴.

الفرع الثاني: مقارنة الشرطة الجوية كنموذج للعمل الوقائي لمكافحة الجريمة في الجزائر.
ظهر مصطلح الشرطة الجوية و بدا في انتشار من خلال استراتيجية الدولة الجزائرية في تعزيز و استرجاع ثقة المواطن فيها، تلك الثقة التي اهتزت وانهارت خلال سنوات الإرهاب الدامية في العشرية خصوصا ما بين سنة 1990 و 2000، وذلك بسبب العنف المستعمل في مكافحة ظاهرة الإرهاب، بررت بأولوية حفظ كيان الدولة من الزوال، وما تبع ذلك من تجاوزات فردية خطيرة من طرف بعض عناصر أجهزة الامن بمختلف أسلاكها، يعزوها البعض الى تعطيل العمل بالدستور والقوانين الاساسية.
وفي اطار تفعيل مهام الشرطة الاساسية وتحديث ميكانيزماتها، تبنت المديرية العامة شعار (المواطن هو اساس الامن، الشرطة ماهي الا الاداة)، حيث اعتمدته الشرطة الجزائرية كشعار رسمي في سعي منها الى الإعداد لمرحلة ما بعد مكافحة الإرهاب، وتهدف اساسا الى تعزيز الثقة بين المواطن وبين جهاز الشرطة، ومن ثم بين المواطن ودولته.

فما هي صيغ الشرطة الجوية وأساليبها التي اعتمدها الشرطة الجزائرية ؟، وكيف ساهمت في الوقاية من الجريمة؟.

أولا : تعريف الشرطة الجوية :

ظهر مصطلح الشرطة الجوية سابقا بما فهمم مختلفة، حيث عرف في امريكا منذ سنة 1970 بمصطلح شرطة المجتمع، سعت من خلاله السلطة الامريكية للحد من تزايد الانحراف الاجرامي خاصة لدى الفئات الشبابية، وفي سنة 1988 ومن خلال منشور روكارد¹⁵ في فرنسا ظهر مصطلح الشرطة الجوية بمعنى الانتقال من شرطة نظام الى شرطة امن، استجابة لمطلب اجتماعي قصد البحث عن الفعالية في تحقيق الامن الاجتماعي.

أما في الجزائر فقد تبنت المديرية العامة للأمن الوطني هذه المقاربة منذ سنة 1998، سعيا الى معالجة الوضع الأمني المتدهور في محاكاة للنموذج الفرنسي، عن طريق التكفل بانشغالات المواطنين وتجنب السلوكيات الفردية البذيئة والتجاوزات التي قد ترتكب حيال المواطن، مع ضرورة تكثيف التواجد الميداني

لأفراد الشرطة لضمان أمن المواطن وليحس بالطمأنينة، في استراتيجية هادفة لضمان علاقة حسنة بالمواطن وتعزيز الثقة بين الطرفين، هاته الاستراتيجية التي تبنتها الشرطة الجزائرية قائمة على الدوافع الأتية :

- تقليص الشعور بانعدام الأمن لدى المواطن.
- معرفة وقياس درجة الجنوح والانحراف.
- تلبية حاجيات المجتمع من الناحية الامنية.
- تطوير البعد الامني لدى المواطن.

والشرطة الجوارية تجمع بين فعل التقارب من خلال سلوكيات افراد الشرطة في حدود القانون و اخلاقيات المهنة للتقارب مع المواطنين من خلال الاستقبال الحسن و التكفل بمطالبهم الامنية، والتواجد الفعال والدائم في الاحياء لضمان امن المواطن وسلامته وحماية ممتلكاته، فهي سلوكيات تختلف باختلاف اوجه تجسيدها¹⁶.

ثانيا : أهداف الشرطة الجوارية :

سعت المديرية العامة للأمن الوطني من خلال تبني مقاربة الشرطة الجوارية الى تحقيق الأهداف التالية¹⁷ :

- التقليص بانعدام الخوف لدى المواطنين : حيث ان التواجد المستمر للشرطة ميدانيا من خلال افرادها، وفي كل المواضع الأهلة بالسكان من خلال اداء دورها في حماية المواطن في حد ذاته وممتلكاته، من شأنه أن يقلص من حدة الخوف لديه ويعزز الشعور بالامن، وهذا يتحقق من خلال توزيع عقلائي ومدروس لعناصر الشرطة عبر قطاعات اختصاصها.

- التقليص والحد من الانحراف الاجرامي : تسعى الشرطة الجزائرية من خلال مبدا الشرطة الجوارية الى تأمين المواطن في حيه ومنه ضمان أمنه في ممتلكاته وذاته، وتقليص دائرة الانحراف الاجرامي من خلال العمل الوقائي الممارس تفاديا لتزايد حدة الاجرام والحوادث على غرار تبني برامج أمنية وقائية مثل المخططات الامنية الصيفية على السواحل الجزائرية (مخطط دلفين، المخطط الازرق¹⁸....الخ).

- تحسس إنشغالات المواطنين : ان التواجد الحثيث وبالقرب من المواطنين لمعرفة اهتماماته من شأنه ان يحقق معرفة الدولة ومؤسساتها لمطالب المواطنين المختلفة، و بدوره يؤدي الي تطوير الخدمة العمومية خاصة لدى جهاز الشرطة من خلال معرفة التظلمات والاقتراحات.

- خلق تواصل اجتماعي من خلال الشراكة : باعتبار ان الشرطة ليست في معزل عن المجتمع، من خلال عملها المشترك مع الهيئات، القضائية، الصحية، السبائية، الرياضية، مختلف المنظمات

والجمعيات...الخ، لتحقيق هدف واحد هو الحد من الاجرام والانحراف لدى المواطنين من خلال التوعية والتوجيه.

- تفعيل العمل الاستعلامي : ان التقرب من المواطن يستفاد منه تحسس هواجسه ومعرفة توجهه وبالتالي التنبؤ لسلوكه المستقبلي، الامر الذي يعزز العمل الاستعلامي الذي يعتبر عاملا مهما في الوقاية من الجريمة من خلال تفكيك اسباب وجوها.

ثالثا : كيفية تجسيد مقارنة الشرطة الجوارية.

تتعدد اساليب تطبيق مقارنة الشرطة الجوارية تبعا للخطة والمنهجية التي يعتمدها جهاز الشرطة في اطار الوقاية من الجريمة، حيث تبنت المديرية العامة للأمن الوطني عدة اساليب نوجز اهمها فيما يلي :

- اعلام المواطنين وتسهيل اتصالاتهم بجهاز الشرطة : وذلك من خلال الخطوط الهاتفية الخضراء (المجانية) على غرار رقم 17 والرقم 48-15، وخط النجدة 104 الذي انشئ خصيصا لحماية فئة الاطفال و للتبليغ عن كل محاولة مساس بأمنهم او الاعتداء عليهم أو اختطافهم وتهميمهم، كذلك من خلال توجهات القانونية التي يقوم بها افراد الشرطة بشكل مباشر مع المواطن وتوفير المعلومة اللازمة له، كذلك من خلال المعارض الإعلامية والابواب المفتوحة والتي تحرص المديرية العامة للأمن الوطني على تنظيمها في كل مناسبة وطنية وخصوصا بمناسبة الاحتفال بعيد الشرطة الجزائرية المصادف لـ 22 جويلية من كل سنة، وعيد الشرطة العربية المصادف لـ 18 ديسمبر من كل سنة كذلك¹⁹.

- الاستقبال الحسن : يتجلى ذلك من خلال سعى المديرية العامة للأمن الوطني الي تحسين أساليب الاستقبال من خلال لباقة المستقبلين وقدرتهم على التوجيه الحسن ورحابة الاستقبال في الهياكل الامنية، من خلال اعتماد برامج تكوينية في هذا الشأن لفائدة عناصر الشرطة المكلفة بهذه المهام.

- الشراكة الإجتماعية : من خلال المساهمة مع البلديات، الهيئات القضائية، الجمعيات، الوزارات، مختلف الفاعلين في تحسيس المواطنين ومحاربة الآفات الاجتماعية من خلال احياء ايام دراسية و اعلامية.

- الاحاطة الجوارية : هي طريقة وقائية تسمح بمراقبة دائمة للمجمعات السكنية خاصة الاحياء، وكل تجمع سكني يتكفل به مجموعة من موظفين (المكلف بالأمن الجوارى)، وهو مطالب بمعرفة خبايا الحي من خلال تواجده لتعزيز الثقة بين المواطن والشرطة، واعتمدت المديرية للأمن الوطني في هذا الشأن برامج خماسية تنموية على غرار البرنامج الخماسي (2005-2009) والبرنامج الخماسي (2010-2014)، الذي يتضمن انشاء (امن الدوائر، امن الحواضر وهياكل

صحية واجتماعية وخدمتية اخرى)، في سعى من القيادة العليا للبلاد الى تعزيز تواجد الهياكل الشرطية عبر كامل الاقليم الحضري للبلاد.²⁰

وبخصوص تقييم تجربة جهاز الشرطة الجزائري في اعتماد مقارنة الشرطة الجوية في اطار مكافحة الجريمة وقائيا، لا شك ان الاحصائيات المتناقصة لمعدلات الجريمة والتي يمكن الاطلاع عليها من خلال الموقع الرسمي للمديرية العامة للأمن الوطني على شبكة الأنترنت، والتي تعلن خلال اللقاءات الاعلامية والصحفية من طرف قيادات الجهاز، بالإضافة الى الاقبال المتزايد والتشارك الفعلي لأفراد المجتمع في كل الانشطة والفعاليات التي تنظمها المديرية العامة للأمن الوطني، يعتبر دليلا لا يدع مجالا للشك على نجاح هذه التجربة ونجاحها في اطار التسيير الامني الحديث.

المحور الثالث : الدور الردعي لجهاز الشرطة الجزائرية في مكافحة الجريمة.

الفرع الاول : الاطار المفاهيمي للدور الردعي.

بعد ان عرجنا في المحور السابق من هذا البحث الى الدور الوقائي في مكافحة الجريمة والذي يقوم به جهاز الشرطة من خلال اعتماد مفاهيم ومقاربات جديدة في العمل الشرطي تستهدف منع وقوع الجريمة أصلا او التقليل من اسباب وقوعها، وتخفيف اثارها في حال وقوعها، غير ان هذه العملية لوحدها قد لا تكون كفيلة لوحدها للوصول الى الهدف المنشود المتمثل في تحقيق الأمن والسلم في المجتمع، وهو ما يدعو الى اعمال ادوار ومهام اخرى لهذا لجهاز، تتمثل في الدور القمعي والردعي لجهاز الشرطة في سبيل محاربة الجريمة.

ويقصد بالمهام القمعية والردعية لجهاز الشرطة التطبيق الصارم للقوانين والتنظيمات واللوائح، والقبض على مخالفيها وتقديمهم للعدالة، او توقيع بعض العقوبات البسيطة كالعقوبات المالية بصفة مباشرة ضد مخالف القانون، وهو ما يطلق عليه بعض الباحثين بالدور القضائي للشرطة او الشرطة القضائية، من خلال تقنيات خاصة²¹.

وتتمثل مهام جهاز الشرطة في اطار الدور الردعي والقمعي، او ما يطلق عليه احيانا (الدور القضائي)، من خلال البحث عن الجرائم ومرتكبيها، وجمع كافة الادلة اللازمة للتحقيق والدعوى، ولا يكون لها الحق في مباشرة اي عمل من اعمال التحقيق او الاشتباه إلا بما تمنحه إياها سلطات القضاء²².

وتساير هذه الوظيفة مختلف المراحل التي تمر بها الدعوى الجنائية بما يحدده لها القانون سواء في طور جمع الادلة أو التحقيق أو حتى الاتهام، وفي مرحلة جمع الاستدلالات تقوم مصالح الشرطة بمهمة البحث عن الجرائم ومن ارتكبها او ساهم فيها والتحري فيها وتجميع الأدلة والمعلومات التي تهم التحقيق، بما يقتضي من ضباط الشرطة القضائية من واجب تلقي الشكاوى والبلاغات بشأن الجرائم المرتكبة، والحصول على جميع الإيضاحات الخاصة حول ما يقع من جرائم، وتحرير مختلف المعاينات الضرورية

لتسهيل إثبات الوقائع التي وصلت الي علمهم أو امرؤا بالتحقيق فيها، والعمل بكل الوسائل للمحافظة على أدلة الجرائم المرتكبة²³.

أما في مجال التحقيق في الجرائم فقد خولت القوانين لضباط الشرطة القضائية نوعا من سلطة التصرف في ما يدين محددة مثل إدارة مسرح الجريمة وتوقيف المشتبه فيهم وسماع اقوالهم و سماع الشهود، وتفتيش الاشخاص والمسكن، والتحقيق في حالات الجرائم المتلبس بها، وكذلك تنفيذ الإنابة القضائية وتعليمات النيابة العامة²⁴.

كما أن للشرطة دورا محدودا وضيقا في مجال تنفيذ الاكام او العقوبات ان صح التعبير، كما هو الحال بشأن توقيع الغرامات المالية على مرتكبي المخالفات (مخالفات المرور او مخالفات البناء او مخالفات الطريق العمومي وحماية البيئة والنظافة العامة والسكينة العامة...الخ)، وهي إجراءات في حقيقتها لا تعدو سوى أن تكون تطبيقا مباشرا لأحكام القانون فقط.

وعند القيام بمهامهم يحرض ضباط الشرطة القضائية من افراد جهاز الشرطة، كل الحرص على ما يلي :

- العمل تحت إمرة (القضاء)، ممثل في النيابة العامة وطبقا لأوامرها، واحترام التعليمات بما يستوجبه القانون.

- ضرورة احترام حقوق الافراد والحريات العامة، وعدم التعسف في استعمال السلطة.

- التقيد بالعمل في اطار القانون، لا غير.

والملاحظ أن الدور القمعي لجهاز الشرطة في مكافحة الجريمة، يختلف من بلد لأخر فقد تتوسع في بلد كما تضيق في بلد آخر، طبقا لما يحدده قانون البلد ودستورها وطبقا لما تمليه الظروف الامنية والسياسية والاجتماعية التي يمر بها البلد، إلا انها تتميز بطبيعة خاصة وتشارك جميع في كونها :

- الوظيفية القمعية لا تبدأ عادة الا بعد وقوع الجريمة، وهي ذات طبيعة قمعية ردعية

تهدف لضبط الجرائم ومرتكبيها تمهيدا لأنزال العقاب في حقهم من طرف السلطة المختصة.

- أن ضباط الشرطة القضائية يتبعون السلطة القضائية ويخضعون لأشرافها فيما

يخص مهامهم والسلطات الممنوحة لهم.

- أن الحاق صفة الضبط القضائي وسلطاته لا تكون إلا بقانون، لما في هذه السلطات من

تعرض للحريات الفردية²⁵.

الفرع الثاني : التجسيد الميداني للدور الردعي للشرطة الجزائرية.

لقد سعت المديرية العامة للأمن الوطني الى القيام بمهامها التقليدية الأساسية، ضمن إجراءات ميدانية على أرض الواقع تشكل في معظمها الدور الردعي والقمعي لجهاز الشرطة، طبعاً الهدف منه حماية أمن وممتلكات المواطن ومن خلاله الحفاظ على امن وسيادة الوطن نوجز أهم هذه الاجراءات والتجسيديات الميدانية كما يلي :

- إنشاء مصالح للشرطة القضائية على المستوى المركزي أو على المستوى المحلي (أمن الولايات، أمن الدوائر، الامن الحضري)، بالإضافة الى التكوين المتخصص لأفراد هذه المصالح من اجل فعالية العمل الميداني²⁶.

- إنشاء وحدات خاصة لمكافحة الإخلال بالنظام العام (وحدات حفظ النظام، كتائب التدخل السريع)، ويتمثل دورها في قمع أي محاولة للإخلال بالأمن والنظام والسكينة العامة والمحافظة على استقرارهم، من خلال التدخل السريع والفعال في مواقع الحدث.

- إنشاء وتكوين وحدات خاصة في مجال مكافحة الجرائم الإرهابية والمساس باستقرار وأمن الدولة (الفرق المتنقلة للشرطة القضائية)، وخاصة في فترة العشرية التي شهدت انتشاراً للجرائم الإرهابية، كادت ان تعصف بكيان الدولة لو لا الوقوف في وجه تلك الجرائم والتدخل الفعال رفقة مختلف الشركاء الأمنيين (الجيش الوطني الشعبي، الدرك الوطني، الحرس البلدي).

- ان التطورات التي شهدتها ميدان الإجرام، من خلال ظهور الجرائم الحديثة كالجريمة المنظمة والجريمة الالكترونية، والجرائم الاقتصادية، وجرائم الفساد، تأقلم معه جهاز الشرطة بالشكل الإيجابي من خلال استحداث فرق خاصة لمكافحة هذه الأنواع من الجرائم على غرار الفرق الاقتصادية والمالية وفرق البحث والتحري وفرق قمع الاجرام بمصالح الشرطة القضائية، انيط بها مكافحة هذا النوع من الاجرام من خلال اساليب وطق خاصة استحدثها القانون الجنائي (قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجزائية الجزائري)، بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة التي تزخر بها المخابر العلمية للشرطة²⁷.

- إيلاء الاهتمام البالغ بالحدود البرية والجوية والبحرية من خلال انشاء مصالح لشرطة الحدود يتفرع عنها فرق لشرطة الحدود خاصة بمختلف البوابات الحدودية (جوية-برية-بحرية)، تتكفل بمراقبة وتنظيم عملية دخول وخروج الأفراد من والى إقليم التراب الوطني، ولا يخفى علينا التأثير والاعتماد المتبادل سواء كان ذو منحنى سابي غير أمني أو ذو منحنى إيجابي امني، يكون بين الدول المتجاورة والمشاركة الحدود، وهو ما دعي السلطات العليا في البلاد من خلال قيادة جهاز الشرطة الى الانخراط وتفعيل آليات التعاون الأمني الإقليمي على غرار آلية الأفيبول²⁸.

خاتمة :

في نهاية هذه الورقة البحثية يتضح جليا ان قضية توطين الامن والسلم والحفاظ عليهم لم يعد قضية تخص جهاز معين لوحده كجهاز الشرطة مثلا بل اصبح مسألة تهتم جميع افراد وفعاليات ومنظمات و مؤسسات الدولة بل وتعداها ليصبح قضية اقليمية ولن نكون مخطئين اذا قلنا انه اصبح يتصف بالعلمية لان غيابه اصبح يهدد الافراد في حياتهم وكرامتهم وممتلكاتهم ويهدد الدول في سيادتها بل كيانها ووجودها في حد ذاتها.

سعت اغلب الدول خلال مراحل تطورها الى اناطة مهمة فرض الامن والحفاظ عليه الى اجهزة ومؤسسات دستورية مختلفة على غرار جهاز الشرطة ببلدنا الذي زودته الدولة بترسانة من التنظيمات والقوانين والتجهيزات من اجل محاربة الجريمة سواء بالطرق والاساليب التقليدية التي تعتمد الاكراه والردع والقمع من اجل تطبيق القوانين وفرض احترامها او من خلال تبني الاتجاهات الحديثة في الوقاية من الجريمة تركز على مقارنة الشرطة الجوية وعدد من الأسس التي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية :

- التحول نحو التخطيط والبرمجة حيث يتم وضع السياسات العامة المتعلقة بالوقاية من الجريمة من قبل السلطة السياسية العليا في الدولة، ويترك أمر تنفيذها الى اجهزة مختصة كجهاز الشرطة.

- التحول نحو التجهيز البشري للعملية الوقائية من خلال الاهتمام بتدريب وتأهيل الكوادر القادرة على تخطيط وتنفيذ برامج الوقاية من الجريمة مع التركيز على الجوانب النفسية للجهاز البشري العامل في مجال الوقاية من الجريمة.

- التوجه نحو التجهيز الفني والتقني للعملية الوقائية وخاصة مع التقدم التكنولوجي الكبير الذي طال جميع المجالات بما فيها الاجرام في حد ذاته.

- التوجه نحو إيجاد اعتمادات مالية خاصة بمكافحة الجريمة وقائيا، ورصد ميزانيات من قبل السلطات العليا للبلاد لهذه العمليات.

- الحرص على التكوين الجيد و الرسكلة المستمرة للكادر البشري لجهاز الشرطة لأنه هو الصورة الحقيقية في الميدان للجهاز من خلال ممارساته وسلوكياته.

- ضرورة مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة والاستفادة منها في سبيل مكافحة الجريمة سواء من الشق الوقائي او من الشق الردي.

هذه السياسات والآليات سعت المديرية العامة للأمن الوطني الى اعتمادها وتطبيقها في مختلف المجالات، وبما يتاح لها من موارد مادية وبشرية، وهو ما أثبت الى حد كبير نجاعة في محاربة الجريمة ومكافحتها بالشكل الوقائي، دون أغفال الطرق التقليدية طبعاً، كل ذلك في إطار احترام القوانين والحقوق والحريات الفردية، وأصبح من الواجب اليوم تثمين هذه التجارب وتعميمها، فضلا على تنميتها وتطويرها

من خلال المناظر والمخابر العلمية، لأن قضية الأمن في نهاية الأمر تهم الجميع، وشارك في صناعتها وصيانتها الجميع.

الهوامش:

- ¹ - القرآن الكريم الآية رقم 126 من سورة البقرة.
- ² - شوقي عبد الكريم، صفحات من تاريخ الشرطة الجزائرية، مطبوعة منشورة بالمتحف المركزي للشرطة الجزائرية، الجزائر، 2015.
- ³ - المرجع السابق.
- ⁴ - المرجع السابق.
- ⁵ - عيسى قاسمي، الشرطة الجزائرية مؤسسة في عمق المجتمع، دار الكتاب العربي، 2002، الجزائر، ص44.
- ⁶ - شوقي عبد الكريم، مرجع سابق.
- ⁷ - الموقع الرسمي للمديرية العامة للأمن الوطني الجزائرية على شبكة الأنترنت، <http://www.dgsn.dz> الطلع عليه بتاريخ 2017/01/28 على الساعة 16:30.
- ⁸ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد رقم 46، المتضمن المرسوم رقم 71-150 المؤرخ في 10 ربيع الثاني 1391هـ، موافق ل03 جوان 1971 المتضمن إنشاء أمن الولايات وأمن الدوائر من المادة 03 الي غاية المادة 17.
- ⁹ - الموقع الرسمي للمديرية العامة للأمن الوطني الجزائرية على شبكة الأنترنت، <http://www.dgsn.dz> الطلع عليه بتاريخ 2017/01/28 على الساعة 16:30، مرجع سابق.
- ¹⁰ - المرجع السابق.
- ¹¹ - عبد الله عبد العزيز اليوسف، الأمن مسؤولية الجميع، بحث مقدم خلال ندوة المجتمع والأمن المنظمة بكلية الملك فهد الأمنية، الرياض، 1425هـ.
- ¹² - رواب جمال، الشرطة كنظام امي ضمن البناء الاجتماعي، بحث منشور على الموقع الإلكتروني <http://www.eldjazaircom.dz> اطلع عليه بتاريخ 2017/01/20 على الساعة 00:31.
- ¹³ - منصور رحمانى، علم الإجرام والسياسة الجنائية، دار العلوم، 2006، الجزائر، ص229.
- ¹⁴ - رواب جمال، مرجع سابق.
- ¹⁵ - ينسب هذا المنشور الى السيد ميشال روكارد (Michel Rocard)، من مواليد 23 اوت 1930، سياسي فرنسي وعضو الحزب الاشتراكي الفرنسي، شغل منصب رئيس وزراء فرنسا خلال فترة حكم فرنسوا ميثيران في الفترة من 1988 حتى 1991.
- ¹⁶ - حسين البجاوي، دور الشرطة في القضاء على الجريمة، بحث منشور على الموقع الإلكتروني <http://www.startmes.com>، اطلع عليه بتاريخ 2017/01/28 على الساعة 10:45.
- ¹⁷ - المرجع السابق.
- ¹⁸ - راجع العدد 120 من مجلة الشرطة، الصادرة بتاريخ اكتوبر 2013، عن المديرية العامة للأمن الوطني، الجزائر.
- ¹⁹ - راجع العدد 132 من مجلة الشرطة، الصادرة بتاريخ سبتمبر 2016، عن المديرية العامة للأمن الوطني، الجزائر.
- ²⁰ - راجع في هذا الصدد حوار اجراه مراقب الشرطة سيفي محمد النوى مديرا الادارة العامة بالمديرية العامة للأمن الوطني، منشور بمجلة الشرطة، العدد 128 بتاريخ مارس 2015.

- ²¹ - بحث مقدم من طرف العميد الأول للشرطة نويوة باديس، رئيس امن ولاية ورقلة، عرض بأمن ولاية ورقلة بتاريخ نوفمبر 2008.
- ²² - مختار حسين شبيلي، دور الشرطة في تحقيق الأمن الاجتماعي، بحث مقدم في مؤتمر الامن الاجتماعي في المرجعية الإسلامية، منظم من طرف كلية جامعة آل البيت، الأردن في 03 و 04 أوت 2012.
- ²³ - المرجع السابق.
- ²⁴ - المرجع السابق.
- ²⁵ - المرجع السابق.
- ²⁶ - حسن جيعة، التكوين التخصصي لمنتهي الشرطة من أجل الإسهام في تعزيز الأمن والإستقرار في المجتمع، مقال منشور في مجلة الشرطة، العدد 130 بتاريخ مارس 2016، الجزائر.
- ²⁷ - مقال ، البصمات الوراثية تكشف 95 بالمئة من الجرائم في الجزائر، ورد بدون ذكر صاحب المقال، بمجلة الشرطة، الصادرة عن المديرية العامة للأمن الوطني، العدد 120، بتاريخ أكتوبر 2013، الجزائر.
- ²⁸ - آليات التعاون الشرطي الأفريقي (الافريبول)، مقال منشور بمجلة الشرطة، الصادرة عن المديرية العامة للأمن الوطني، عدد 129، بتاريخ ديسمبر 2015، الجزائر.